

الجمعة ٢١ / شباط / ٢٠٢٥

ترامب يؤكد قدرته على "بعث" صفقة المعادن النادرة التي عطلتها أوكرانيا؛ رئيس وزراء السويد: الاتحاد الأوروبي قد يتحول إلى "متحف"؛ وزير خارجية النرويج: أوروبا تعيش أزمة عميقة وتشعر بتهديد وجودي؛ إن بي سي: الولايات المتحدة تدرس خفض قواتها في أوروبا؛ الشرق الأوسط: ترامب ينقلب على زيلينسكي؛ محلل عسكري: أوروبا أمام خطر محقق وهذا ما سينقذها؛ الإيكونوميست: هل يريد ترامب التخلص من زيلينسكي وفرض خطة الكرملين بحذافيرها على أوكرانيا؛ الخليج: الشراكة الأطلسية.. مستقبل مجهول! نيزافيسيمايا غازيتا: موسكو رفعت سوية التواصل مع دمشق؛ العرب: سوريا على بوابة التحول: أشهر قصيرة وتأثيرات كبيرة؛ الجزيرة: قطاع التجارة في سوريا يعاني وسط حبس السيولة والبضائع المنافسة! سلسلة انفجارات قرب تل أبيب والشرطة تتحدث عن عبوات ناسفة؛ جرد حساب إسرائيلي للحرب.. أخبارها السيئة والجيدة بعد ٥٠٠ يوم على نشوبها! العرب: الخطة العربية: مشروع إعمار أم تقاسم غنيمة عن حرب مأساوية؟ إيكونوميك تايمز تؤكد تضاعف حجم التجارة بين الهند وروسيا عبر ممر شمال - جنوب..؟؟!!

الموضوع الرئيس: ترامب.. امبراطور العالم.. مصالح الولايات المتحدة أولاً..؟؟!!

قال الرئيس ترامب، إن سلطات كيبف أحبطت صفقة مع الولايات المتحدة حول استثمار العناصر الأرضية النادرة الموجودة في أوكرانيا، فيما اتهم الملياردير الأمريكي إيلون ماسك، المستشار لترامب، الرئيس زيلينسكي بقتل الصحفي الأمريكي غونزالو ليرا. وكتب ماسك على منصة إكس: "زيلينسكي قتل صحفياً أمريكياً!!"، نقلت روسيا اليوم.

من جانبه، حذر رئيس وزراء السويد أولف كريسترسون، من أن الاتحاد الأوروبي معرض لخطر التحول إلى "متحف" بسبب تأخر دول الاتحاد في تطوير التقنيات المتقدمة، خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي. وقال بحسب قناة CNBC الأمريكية: "إذا لم نغير هذا الوضع، فإن أوروبا ستصبح في الواقع نوعاً من المتحف مقارنة بمناطق أخرى من العالم". وأشار رئيس الوزراء السويدي إلى أن اقتصادات الولايات المتحدة والصين نمت بشكل أسرع بكثير من اقتصادات دول



الاتحاد الأوروبي خلال العشرين عاما الماضية، معتبرا أن أوروبا بحاجة إلى تهيئة الظروف لتحفيز تطوير التقنيات الحديثة والمنتجات المبتكرة. ودعا الاتحاد الأوروبي إلى تخفيف القيود على إنشاء أنظمة الذكاء الاصطناعي الجديدة وتبسيط التنظيم للقطاعات المتقدمة الأخرى...!!

بدوره، أكد وزير الخارجية النرويجي إسبن بارت إيدي، أن أوروبا تعاني حاليا من أزمة عميقة وتشعر بتهديد وجودي بسبب تصريحات الإدارة الأمريكية الجديدة. ونقلت وكالة تاس عن إيدي قوله، أمس: "بعد ما حدث في مؤتمر ميونيخ، لدينا شعور بأن هناك الآن تهديدا لوجودنا الأوروبيون ليسوا في مزاج جيد". وانتقد إيدي تصريحات الرئيس ترامب التي وصف فيها زيلينسكي بالديكتاتور، واعتبر تصريحات ترامب "خاطئة" و"خطيرة" و"غير معقولة". وجدد تأكيد بلاده لكيف، وقال: "لا يمكننا أن نسمح لروسيا بتشكيل النظام الأمني في أوروبا بالقوة. إن أوكرانيا لا تناضل من أجل بقائها هي فحسب، بل من أجل مبادئنا المشتركة - السيادة والحرية وسيادة القانون"، وأضاف "سنبقى صامدين في دعمنا لأوكرانيا".

وأفادت قناة إن بي سي التلفزيونية بأن الولايات المتحدة تدرس تقليص وجودها العسكري في أوروبا بسبب الأولويات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وعلى الحدود مع المكسيك. ونقلت القناة الأمريكية عن مصادر مطلعة، أن وزير الدفاع الأمريكي بيت هيغسيث، في اجتماع مغلق مع زيلينسكي، أعلن للوفد الأوكراني، أن الرئيس ترامب يدرس إمكانية تقليص الوجود العسكري في الدول الأوروبية. وأكدت شخصيات أمريكية رسمية ومسؤولة مطلعة على الاجتماع بين الجانبين، هذه المعلومات لشبكة إن بي سي نيوز. وأشارت هذه المصادر إلى أن الوفد الأوكراني "ذهل" من هذا التصريح الذي أدلى به رئيس البنتاغون. ونوهت المصادر بأن نظام كيف، ينظر إلى مثل هذا الاحتمال باعتباره تهديدا لأمنه على المدى الطويل. من جانبه ينفي البنتاغون رسميا أن يكون هيغسيث قد أدلى بمثل هذه التصريحات.

وأفاد تقرير في الشرق الأوسط أن الرئيس ترامب ضاعف من هجماته ضد زيلينسكي، واتهمه بالتعامل بـ«وقاحة» مع وزير الخزانة الأميركية سكوت بيكنت، الذي زار كيف الأسبوع الماضي، للتفاوض على حق الوصول إلى المعادن النادرة مقابل الدعم الأمني. وكان ترامب قد وصف الرئيس الأوكراني بأنه «ديكتاتور» يرفض إجراء انتخابات، وعليه أن يتحرك بسرعة «وإلا فلن يتقبله بلد». واتهم ترامب الرئيس الأوكراني بإضاعة نصف هذه الأموال التي أرسلت إليه، ورفض إجراء انتخابات، وتلاعب ببايدن. ووفق الصحيفة، تتوافق هذه التصريحات للرئيس الأميركي مع الرؤية الروسية التي تطالب بإجراء انتخابات جديدة في أوكرانيا، وتصور زيلينسكي أنه زعيم «غير شرعي» وغير مناسب للمشاركة في محادثات السلام.



وأثار هجوم ترامب على زيلينسكي غضب الزعماء الأوروبيين، كما أدى نجاح اللقاء الأميركي - الروسي، في السعودية، إلى إثارة القلق لدى الحلفاء الأوروبيين، من إنهاء الحرب بشروط غير مقبولة لهم، فيما بدا واضحاً أن إدارة ترامب انقلبت على النهج الذي اتبعت إدارة بايدن السابقة في دعم ومساندة أوكرانيا، واتبعت نهجاً مغايراً في دعم روسيا وإلقاء اللوم على زيلينسكي في اندلاع الحرب، وهو ما وصفته صحيفة نيويورك تايمز، بأنه «تحول جيوسياسي لم يسبق له مثيل منذ أجيال، يضع الأساس لسحب الدعم من حليف يتعرض للهجوم». وأشارت صحيفة وول ستريت إلى أن الرئيس ترامب «غير اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية في أربعة أسابيع، مما جعل الولايات المتحدة حليفاً أقل موثوقة، وتراجع عن الالتزامات العالمية بطرق من شأنها إعادة تشكيل علاقة أميركا بالعالم». ورغم هذه الحرب الكلامية، سيحتاج ترامب إلى موافقة زيلينسكي إذا نجحت المفاوضات في وضع نهاية للصراع والحرب، وسيحتاج إلى الحلفاء الأوروبيين لوضع قوات حفظ سلام بين روسيا وأوكرانيا. وتشير التقارير إلى أنه يمكن لبريطانيا وفرنسا قيادة قوة حفظ سلام قوامها ٣٠ ألف جندي في أوكرانيا إذا انتهت الحرب.!!!

وأكد المحلل العسكري غارفان والش، في مقال مطول نشرته مجلة فورين بوليسي الأميركية، أن الوقت حان لكي تبادر أوروبا لصياغة منظومة للدفاع خاصة بها، في ظل خلافات عميقة بدأت تظهر للعلن بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية بقيادة الرئيس ترامب. وأوضح والش (غارفان والش هو مستشار السابق للسياسة الأمنية الوطنية والدولية لحزب المحافظين البريطاني، ومؤسس مشارك لمجموعة "أنهاك ديموكراسي" التي تعمل في المجر)، أن الملف الأوكراني يبرز بوضوح الحاجة الملحة لإستراتيجية دفاع أوروبية خالصة؛ حيث وجهت القيادة الأميركية الجديدة انتقادات لاذعة لكيف، كما أن واشنطن بدأت تتحدث عن مفاوضات سلام مع روسيا في غياب أوكرانيا.

وأبرز والش أن الإستراتيجية الأوروبية لا تعني القطيعة مع الحليف الأميركي؛ فبإمكان أوروبا أن ترد لكن من دون تصعيد مباشر ضد الولايات المتحدة، بل عليها أن تعمل على تقوية العلاقات مع الأعضاء الفاعلين في الحزب الجمهوري. وشدد والش على أن هناك عدة إجراءات لا مناص من اتخاذها فوراً إن أرادت أوروبا الدفاع عن مصالحها الإستراتيجية في مقابل التهديد الروسي، وتخاذل الحليف الأميركي في الوقت الحالي؛ وأهم تلك الإجراءات المسارعة إلى إشراك زيلينسكي في القمم الأوروبية لإبراز قيمة أوكرانيا وتشبث الأوروبيين بها، وذلك إلى جانب التعجيل بمصادرة ١٥٠ مليار دولار من الأصول الروسية المجمدة في البنوك الأوروبية، والتعامل معها باعتبارها تعويضاً يقدم لأوكرانيا عن أضرار الحرب الروسية، ويمكن أيضاً استخدامها في الصناعات الدفاعية في أوكرانيا وأوروبا.



وقال والش إن على الدول الكبرى ضمن الاتحاد الأوروبي أن ترفع فوراً نسبة الإنفاق الدفاعي إلى ما يعادل ٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ووضع خطط لرفعه إلى ٥% في غضون السنوات الثلاث المقبلة؛ كما يتعين على الدول الأوروبية أن تزيد من إنتاجها من الأسلحة النووية، حيث تمتلك كل من فرنسا وبريطانيا الأسلحة والتكنولوجيا اللازمة، لكنهما لا تستطيعان تحمل تكاليف زيادة ترسائتيهما وحدهما، لذلك على الدول الكبرى المشاركة في التكاليف؛ **كما شدد والش على أهمية أن ترسل السويد كل طائراتها المقاتلة من طراز جريين إلى أوكرانيا، فهي ذات قدرة قتالية عالية، وتكلفة صيانتها منخفضة بالمقارنة مع طائرات إف-١٦ الأميركية..** **مثلاً يتعين على النرويج** استخدام أرباحها التي حققها صندوقها النفطي لتمويل المجهود الحربي، وأيضاً **المملكة المتحدة** ملزمة بإعادة فتح مصانع إنتاج قذائف المدفعية، وهو المشروع الذي كان يفترض أن يتم عام ٢٠٢٢.

وشرح المحلل العسكري أن أوروبا ملزمة الآن أيضاً بالتخطيط لحالات طوارئ يمكن أن تواجه فيها القوات الروسية في غياب الولايات المتحدة بذريعة أن الحليف الأميركي ربما يكون مشغولاً بالملف الآسيوي، وهو ما يعني تعديلاً في العقيدة العسكرية الأوروبية، واستخدام القوات بمختلف أشكالها لأداء مهام خاصة. **وشدد غارفان والش على أن السرعة في اتخاذ هذه القرارات وغيرها هي الجوهر الحقيقي؛** إذ لا يجوز التأخر أكثر في اتخاذ ما يلزم لحماية المصالح الإستراتيجية الأوروبية، ولا يمكن الانتظار -مثلاً- حتى يتشكل تحالف سياسي جديد في ألمانيا بعد الانتخابات، وهي العملية التي قد تتطلب أشهراً. **وحذر من أن** التهاون في اتخاذ القرارات الضرورية العاجلة من شأنه أن يهدد استقرار أوروبا ويزيد احتمال اندلاع حرب أوروبية أخرى...!!!

ونشرت مجلة **إيكونوميست** البريطانية، تقريراً قالت فيه إن فريق الرئيس ترامب يريد تغيير النظام في كييف، أو بالأحرى التخلص من الرئيس الأوكراني **"الديكتاتور"**. وقالت المجلة إن أوكرانيا تحمّلت، ولثلاث سنوات، ما لا يمكن التفكير به: حرباً جوية وبرية، وهجوماً على العاصمة، حرباً استنزاف دموية، صواريخ ومسيّرات وقنابل انزلاقية، وإعداماً فورياً؛ **إلا أن هناك جبهة جديدة فتحت، دون توقع، من الغرب، وهي التقارب الجريء من ترامب باتجاه روسيا، وهو ما فاجأ زيلينسكي، الذي بدأ يظهر غضبه.** وفي يوم الثلاثاء، ١٨ شباط، قرر الرئيس الأوكراني إلغاء زيارته المقررة إلى السعودية، قائلاً إنه لا يريد الارتباط بمحادثات حدثت بدونه. وقال: "لم تُوجّه إلينا دعوة، وكانت مفاجئة لنا، وأعتقد بالنسبة للكثيرين أيضاً". ورد ترامب بطريقته ووصف زيلينسكي بـ"الديكتاتور".

وترى المجلة أن قرار ترامب الحوار مع الرئيس بوتين، ورغبته في إعادة تأهيل الكرملين، صدم الطبقة السياسية في كييف. ولكن حتى الآن، لم يفاجأ أحد حقاً. ونقلت عن أحد أعضاء البرلمان البارزين من حزب زيلينسكي قوله: **"كنا في حالة نفسية سيئة في اليوم الذي سمعنا فيه الأخبار،**



لكننا كنا نتوقعها". ولم يكن سرًا أن ممثلي أوكرانيا وجدوا الأبواب في واشنطن مغلقة: "لقد فهمنا المستوى الذي وصلت إليه الرؤية الروسية داخل أمريكا". ويصف أحد نواب المعارضة شعورًا بـ"التشاؤم" في البرلمان، حيث يستعد النواب لإمكانية إجبارهم على قبول اتفاق مهين لوقف إطلاق النار. وحتى لو خرجت أوكرانيا من الحرب، فإن البلاد تواجه معركة من أجل البقاء؛

فالناس والساسة والجنود منهكون، وقتل مئات الآلاف أو جرحوا، فيما هرب الملايين. وربما يكون ثلث الأوكرانيين، البالغ عددهم ٤.٣ مليون، الذين فروا إلى أوروبا تحت سن الثامنة عشرة؛ ولن يعود عدد كبير منهم أبدًا. والاتفاق الذي لا يوفر الأمن على المدى الطويل من شأنه أن يدفع المزيد من الآباء إلى إرسال أبنائهم إلى الخارج، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم المشكلة الديموغرافية التي تعاني منها أوكرانيا أصلًا. ويقول مسؤول أوكراني بارز: "السلام مطلوب، نحن بحاجة إلى السلام، والسؤال هو ألا يكون سلامًا يقضي علينا في نفس الوقت".

وتواجه الأسر التي لديها أبناء في سن المراهقة خيارات صعبة بشكل خاص؛ إما إرسالهم إلى أوروبا في وقت يسمح لهم القانون بذلك، أو الاحتفاظ بهم والمخاطرة بكل شيء. ورغم كل الأصوات والاضطرابات الصادرة عن الرئيس الأمريكي، لا يوجد هناك ما يشبه الصفقة، إلا أن الأمور تسير نحو أسوأ سيناريو في أوكرانيا.

وبحسب الإيكونوميست، يخشى عدد من أفراد النخبة الأوكرانية أن تكون اللغة الصادرة عن فريق ترامب بمثابة فخ روسي: الدعوة إلى وقف إطلاق النار دون ضمانات أمنية، وإجراء انتخابات فورية من شأنها أن تحطم الوحدة الأوكرانية. ويقول دبلوماسي سابق: "يبدو أن ترامب يريد التخلص من زيلينسكي، الذي لم يحبه قط، والذي يعتقد أنه صعب المراس. الأمر لا يتعلق بالانتخابات، بل يتعلق بالتخلص من زيلينسكي". ومع ذلك، فمن غير المرجح أن تقود سرعة ترامب إلى سلام سريع، بقدر ما قد تؤدي إلى عرض غير مقبول لأوكرانيا. ثم يقع الأمر على عاتق زيلينسكي إطالة أمد العملية، وسد الفجوة، والتفاوض.

وخلافًا لترامب، لم يكشف الرئيس الأوكراني عن خطوطه الحمراء، مع أنه قال، في الأسبوع الماضي، إن الاستعداد للجلوس مع "القاتل" (في إشارة إلى بوتين) هو تنازل في حد ذاته. ولكن زيلينسكي أشار بالفعل إلى أنه لن يوافق على وقف إطلاق النار دون ضمانات أمنية، ولن يدعم أي صفقة تتم من خلف ظهره. ويقول مسؤول أوكراني بارز إنه من غير المرجح أن توافق أوكرانيا رسميًا على التخلي عن الأراضي التي خسرتها كجزء من صفقة، مع أنه يعترف بأن دخول أوكرانيا في حلف الناتو بات احتمالًا بعيدًا.



وفي هذا السياق الأوروبي، يعترف المسؤول الأوكراني بأن الحد الأدنى الذي يمكن لأوكرانيا أن تقبله هو استمرار العلاقات مع الجيوش الغربية، وعدم نزع السلاح بشكل عملي، واستمرار تدفق الأسلحة والأموال، ووجود قوة حفظ سلام أجنبية. ولا يهم حجم هذه القوة بقدر أهمية وجودها، و"بمجرد وصولها إلى هنا، نعتقد أنه سيكون من الصعب عليها الانسحاب". وتقول المجلة إن أوكرانيا، ومن الناحية النظرية، قد تواصل القتال في تحدٍّ لترامب وصفقته، إلا أن وضعها من الناحية العملية سيتهور مع مرور الوقت؛ فالحرب كانت وحشية على الطرفين، ولكنها كانت أقسى على الأوكرانيين، الأقل عدداً، والأكثر فقراً. وكشف الجيش الأوكراني عن مشاكل على مستوى العمليات، والأهم هو غياب التخطيط العملياتي.

وفي الوقت نفسه، يملك ترامب العديد من أوراق الضغط التي قد يستخدمها لفرض حل؛ فهو قادر، ومن المرجح أن يفعل، على خفض أو وقف المساعدات العسكرية؛ وقد يرفع العقوبات المفروضة على روسيا من جانب واحد؛ وقد يقطع الدعم الحيوي الآخر مثل الاستهداف في الوقت الحقيقي، ونظام ستارلينك، العمود الفقري لاتصالات ساحة المعركة في أوكرانيا. وهناك حلول جديدة، ولكن إيقاف تشغيل هذه الأنظمة من شأنه أن يضر. وكما يقول أحد كبار المسؤولين الأمريكيين: "إذا كان زيلينسكي قادراً على حشد الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٠ عاماً، فقد يكون الأمر يستحق القتال. وإذا لم يكن قادراً على ذلك، فينبغي له أن يقبل أفضل صفقة ممكنة". ونظراً لحجب أوروبا عن صفقة ترامب، فإن الضغط الحالي يقع على زيلينسكي وإرادته للقتال.

وأردفت الإيكونوميست: حتى لو كان المنظور خطيراً للرئيس الأوكراني، فهو لا يقارن بالكابوس الحقيقي المتمثل في فرض ترامب خطة الكرملين بكاملها على كييف: وقف إطلاق النار دون ضمانات أمنية فعالة، وإجراء انتخابات تؤدي إلى شلل سياسي، ورئاسة ضعيفة، وبرلمان منقسم، ثم وقف التعبئة العسكرية، والهجرة الجماعية، وبداية التفكك الداخلي. ويعترف مسؤول: "السيناريو بعيد كل البعد عن المستحيل... تذكر أن هناك ملايين الأسلحة في البلاد. يمكنك حتى شراء دبابة روسية على الخطوط الأمامية مقابل ٢,٤٠٠ دولار أمريكي"!!!!

ورأت افتتاحية الخليج الإماراتية، أنه لكن بعد عودة ترامب الثانية إلى البيت الأبيض، بدأت ملامح الانفصال الاستراتيجي الاقتصادي والعسكري تلوح في الأفق بين ضفتي الأطلسي، بعد تهديده بفرض ضرائب جمركية جديدة على المنتجات الأوروبية، ومطالبته بزيادة المساهمة الأوروبية في ميزانية حلف الأطلسي، وتهديده بعدم توفير الحماية الأمنية للدول التي لا تلبّي طلبه. ثم جاء موقفه من الحرب الأوكرانية ومباشرة المفاوضات مع روسيا لإنهاء الحرب من دون أخذ رأي أوروبا أو أوكرانيا، واتهامه الرئيس الأوكراني بالتسبب في الحرب، وأنه رئيس «غير شرعي»، إضافة إلى قراره وقف تقديم الدعم العسكري لكييف، كلها باتت تشكل ألغاماً جاهزة للانفجار وتهدد التحالف الذي



بات على ما يبدو يعيش آخر أيامه؛ بالنسبة إلى ترامب، ومن خلال شعاره «أمريكا أولاً»، فإنه يضع مصالح أمريكا أولاً، ولا يهم إذا انهار التحالف على ضفتي الأطلسي، لأنه يرى أن هذا التحالف لا يقدم شيئاً للولايات المتحدة، بل يشكل عبئاً عليها، وقد يكون حلف الناتو أحد ضحاياه....!!!

أخبار عن سورية:

نيزافيسيمايا غازيتا: موسكو رفعت سوية التواصل مع دمشق... العرب: سوريا على بوابة التحول: أشهر قصيرة وتأثيرات كبيرة... الجزيرة: قطاع التجارة في سوريا يعاني وسط حبس السيولة والبضائع المنافسة...!!!

نشرت أسرة تحرير صحيفة نيزافيسيمايا غازيتا الروسية، مقالاً **سلط الضوء على** اشتغال روسيا على أهداف سياستها الجديدة مع سوريا، حيث اتجهت روسيا إلى زيادة سوية الاتصالات مع القيادة الانتقالية في سوريا؛ فأجرى الرئيس بوتين محادثة هاتفية مع الرئيس الشرع. ويتحدث خبراء عن أن موسكو والإدارة المؤقتة في دمشق اقتربتا من التوصل إلى **حل وسط** بشأن صيغ أخرى للتعاون. وهناك حجة إضافية تدعم هذا الرأي، وهي التصريح الذي أصدره البنك المركزي السوري، في ١٤ شباط؛ فقالت هذه الهيئة إن "أموالا نقدية بالليرة السورية" دخلت البلاد من روسيا عبر مطار دمشق الدولي. ولم يذكر بيان مصرف سورية المركزي أي شيء عن مصدر هذه الأموال. وكما سبق أن أشارت العديد من الصحف العربية، فإن إدارة الشرع طلبت من الجانب الروسي إعادة الأموال التي نقلتها نخبة البلاد السابقة إلى خارج سوريا.

وبحسب الصحيفة، فإنه عند مناقشة صيغ التعاون الإضافي، فإن موسكو مهتمة في المقام الأول بمستقبل منشأتها العسكرية في المحافظات الساحلية السورية. في الوقت الراهن، تحاول روسيا وسورية التزام الصمت بشأن ما حققته في الحوار حول القواعد. **السؤال: من سيعطي إشارة واضحة بتشغيل الضوء الأخضر، ومتى؟ وأوضحت الصحيفة أن موسكو تحاول الحفاظ على مواقعها في سورية، وهذا يفرض الحاجة إلى تطوير أجهزة سورية جديدة. وقد أظهر الجانب الروسي استعدادة لإظهار أقصى قدر من البراغمية وإقامة اتصالات مع المعارضين الذين أطاحوا بالأسد. ومن المتوقع أن تطرح موسكو قريباً خطة جديدة وجوهرية للتعامل مع الإدارة الانتقالية في دمشق....!!!!**

وذكر تقرير مطول لصحيفة العرب أن سوريا تقف أمام مفترق طرق تاريخي، حيث يتوجب اتخاذ قرارات مصيرية ستحدد مستقبلها لعقود قادمة؛ فالبلد في حاجة إلى كل شيء: إعادة إعمار، بناء مؤسسات حكومية فعالة، تحقيق العدالة الانتقالية، وتعزيز اللحمة الوطنية، لكن تشابك هذه الأولويات يجعل اتخاذ القرار مهمة معقدة، خاصة في ظل وجود مصالح خارجية متباينة. ووفق الصحيفة، كرّس الرئيس الشرع جل وقته لإجراء مقابلات مع مجموعة واسعة من المنافذ



الإعلامية... ويقول الباحث مالك العبدية في تقرير نشره موقع سيريا إن ترانزিশن (سوريا في طور الانتقال) إن حملة الشرع الإعلامية تهدف إلى تقديمه لنفسه أمام مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، مما يعكس حقيقة مفادها أن سوريا أصبحت مرة أخرى ساحة معركة لتنافس القوى العظمى.

وتابعت الصحيفة: (الآن، بعد زوال الدكتاتورية وتفكك القدرات الأمنية والعسكرية الكبيرة التي جعلت من سوريا ذات ثقل إقليمي، **يجد الشرع نفسه على رأس دولة أشبه بسوريا ١٩٤٦ الضعيفة والمنقسمة ومسرحا للمصالح الأجنبية المتنافسة. وسوف تعتمد قدرته على المضي قدما على كيفية تلبيته مطالب ثلاثة لاعبين رئيسيين: الغرب، والمملكة العربية السعودية، وتركيا. ويبدو الشرع حريصا على كسب تأييد الغرب، الأمر الذي يثير التساؤلات بين الأميركيين، والأوروبيين، والإسرائيليين حول مدى قطعه مع جذوره الجهادية وتحوله بحق إلى وطني سوري حقيقي... لكن وجهة النظر السائدة هي أن الشرع لم يعد ينظر إلى الغرب باعتباره خصما. وفي الواقع، تشير تصرفاته منذ عام ٢٠١٨ إلى أنه يعتبر الغرب حليفا في مواجهة النفوذ الروسي والإيراني. ومع ذلك، من المرجح أن يظل انخراط الشرع مع الغرب عمليا ويعتمد على الصفقات. وهو يطالب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي برفع العقوبات، فلن تتحقق، دون ذلك، مبادراته الاقتصادية الطموحة. كما يحتاج إلى الموارد المالية والخبرة الغربية لإعادة تأسيس البنية التحتية المتداعية في سوريا؛**

وتابعت العرب: يمكن أن يساعد تبني نهج السوق الحرة في التعامل مع الأعمال التجارية في كسب داعمين في الغرب. لكن الاستثمار طويل الأجل لن يتحقق إلا إذا تقرر رفع العقوبات بشكل دائم، حيث لن تكون الإعفاءات المؤقتة كافية. **ويتطلب هذا من سوريا** **تلبية المطالب الغربية في ما يتعلق بالتفكيك الدائم لأسلحة الدمار الشامل. ويجب عليها الالتزام الكامل بالحرب العالمية ضد الإرهاب، وهي تستلزم القضاء التام على تنظيم الدولة الإسلامية ومواجهة العناصر المتطرفة والمقاتلين الأجانب داخل هيئة تحرير الشام. وسيقدر الغرب كذلك فرصة "الهبوط الناعم" للأكراد، مما يستلزم التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض مع قوات سوريا الديمقراطية، وهو تطور من غير المرجح أن يرضي أنقرة. ويبقى حل مسألة القواعد العسكرية الروسية في سوريا بطريقة مواتية للمصالح الغربية أمرا بالغ الأهمية بنفس القدر.**

ويتعين على الشرع أن يبرهن على التزامه بأمن إسرائيل بما قد يستلزم إطلاق المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق سلام دائم والموافقة على إعادة توطين الفلسطينيين في غزة ولبنان. وفي الوقت نفسه، تسعى أوروبا إلى إيجاد شريك يمكن الاعتماد عليه في دمشق للحد من طرق تهريب الأشخاص وتسهيل عودة اللاجئين.



وقد تستمر الشكوك العالقة بموقف الشرع الذي لم يتضح بعد بشأن المواطنة المتساوية، وحقوق الأقليات، والحريات الديمقراطية. ويمكن النظر إلى هذه المبادئ في دمشق باعتبارها تفضيلات ثقافية وليست شروطا غير قابلة للتفاوض للحصول على الموافقة الغربية (نظرا إلى أن المستبدين العرب تجنبوا تاريخيا تجاوزات أكبر بكثير). لكن دعمها قد يعني الالتزام بالقيم الغربية، وهو أمر بالغ الأهمية لكسب القلوب والعقول. ويمكن أن يحظى إرساء الديمقراطية في سوريا بتقدير الشرع في واشنطن وبروكسل، رغم أنه أمر قد لا يتردد صداه بشكل إيجابي في العواصم العربية.

وفي صالح الشرع حقيقة أنه أول رئيس عربي سني حقيقي لسوريا. وفي حين مر على البلاد رؤساء سنة في الماضي (مثل شكري القوتلي، وسامي الحناوي، وأديب الشيشكلي، وهاشم الأتاسي)، إلا أنهم كانوا من أصل تركي أو كردي وليسوا من العرب. وفي المقابل، تنتمي عائلة الشرع إلى اتحاد قبائل عنزة، وهو نفس التجمع القبلي الكبير الذي تنتمي إليه أسرة آل سعود. وقد يبدو هذا الارتباط القبلي تافها بالنسبة إلى الغرباء، لكنه يحمل وزنا كبيرا بالنسبة إلى نظام ملكي قبلي مثل السعودية. والعامل الحاسم الآخر هو "العمق الإستراتيجي". وكانت الرياض منزعة من ترسيخ إيران في سوريا وتداعياتها على الأمن القومي السعودي. وشكل انتصار الشرع نهاية لطموحات إيران في المشرق العربي وإعادة اندماج سوريا في المجال العربي. ومن الناحية العملية، يعني هذا أن الجيش السوري المخطط له يمكن أن يكون خط دفاع أمامي للمملكة ضد التهديدات الشمالية وربما يساعد في معالجة التحديات الجنوبية.

وقد يتمكن الأمير محمد بن سلمان، مع وجود سوريا تحت نفوذه، من اعتبار نفسه "ملك العرب". لكن هذا يقلل من احتمالات إقامة ديمقراطية حقيقية في سوريا. ويخشى السعوديون حدوث تغييرات غير متوقعة، بما في ذلك احتمال تشكيل حكومة بقيادة الإخوان المسلمين في دمشق. ويريدون أن تنأى سوريا بنفسها عن تركيا، وأن تخلق بيئة صديقة للأعمال للاستثمارات واسعة النطاق، وأن تلتزم بالتوافق بشكل وثيق مع السعودية في المسائل الإقليمية والدولية. وستتطلب هذه الإصلاحات نهج حكم "حديث"، يضم المزيد من التكنوقراط ورجال الأعمال العلمانيين في مناصب رئيسية وعددا أقل من الشخصيات ذات الخلفيات المتطرفة. وتمتد المكافآت الموجهة إلى الشرع إلى ما هو أبعد من الدعم المالي لتشمل تأييدا قويا من الرئيس ترامب، وهو أمر حاسم لتحقيق التطبيع الكامل.

وأضافت العرب في تقريرها المطول أن الشرع يعتمد على حماية تركيا، وهي علاقة كانت حاسمة منذ ٢٠٢٠ عندما كان ثاني أكبر جيش في الناتو يحمي معقل هيئة تحرير الشام في إدلب. وكان الدعم السياسي والعسكري والاستخباراتي الذي قدمته أنقرة فعالا في هجوم تشرين الثاني الذي دفع الشرع إلى السلطة، مما خلق شعورا بالالتزام من جانبه. ويجب أن يلبي الشرع بعض المطالب التركية مقابل



ضمان تركيا لأمن سوريا وسلامة أراضيها (وهو الدور الذي لا تستطيع أيّ قوة إقليمية راغبة أخرى القيام به)؛

وتتصدر القائمة القواعد العسكرية التركية في الصحراء السورية شرق حمص؛ كما طلبت تركيا المشاركة في تدريب الجيش السوري الناشئ، وهو استمرار لدورها الممتد لسنوات في تشكيل الجيش الوطني السوري؛ لكن التدريب على يد ضباط أترك قد يخلق علاقات مؤسسية مع الضباط السوريين، **الأمر الذي قد ينظر إليه الشرع بحذر؛** من المتوقع أن يحاكي الشرع الرئيس أردوغان من خلال تشكيل حزب سياسي واسع النطاق ذي قاعدة إسلامية قومية معتدلة ومؤيد للسوق الحرة ويركز على القضايا العملية؛ **ومن الناحية الاقتصادية،** تسعى تركيا إلى وصول بضائعها إلى سوريا دون رسوم جمركية، وإلى الهيمنة في قطاع الكهرباء من خلال اتفاقيات امتياز طويلة الأجل مع الشركات التركية، وإلى تمتع شركات البناء التركية بالمعاملة التفضيلية في العقود الممولة من الأمم المتحدة والجهات المانحة الخليجية. كما تريد أنقرة أن توقع سوريا اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المتعلقة بالتنقيب عن النفط والغاز في البحر المتوسط؛ **ومن الناحية السياسية،** تتصور تركيا دستوراً علمانياً لسوريا ونظاماً متعدد الأحزاب يسمح بتمثيل كبير للتركمان والأكراد، شريطة أن يحول دون الطموحات الانفصالية. **ولا يعني هذا ديمقراطية كاملة، بل ترغب تركيا في رؤية نظام يتيح تعيين سياسيينها المفضلين.**

ووفق العرب، سيعتمد نجاح الشرع على قدرته على العمل كقائد لجميع أصحاب المصلحة، سواء في العمل أو في القول. وليس الوقت في صالحه. وسرعان ما سيحاسب على الوفاء بالوعود التي قطعها للقوى التي سهلت صعوده إلى السلطة. ويتطلب الحصول على الدعم من الغرب على الحد من الشمولية والتقدم الاقتصادي وفي الآن نفسه، الاستجابة إلى توقعاته الأمنية. كما يحتاج إلى أن يكون حليفاً عربياً ثابتاً يوفر مزايا إستراتيجية ويتمشى مع الأهداف الإقليمية السعودية. وفي نفس الوقت، تتوقع تركيا تسويات عسكرية واقتصادية، إلى جانب نظام سياسي يسمح بالنفوذ التركي من خلال إطار متعدد الأحزاب؛ وتعتمد قدرته على التحمل على إتقان البراغمية: الاستفادة من القوى المنافسة مع الحفاظ على وهم السيادة. وفي ظل الفوضى الحالية التي تعيشها سوريا، قد يكون هذا هو المسار الوحيد الممكن نحو الاستقرار، ولو على حساب الاستقلال الحقيقي والديمقراطية. وإذا نجح في ذلك فإن سوريا قد تتمكن من تجنب مصير التحول إلى دولة أخرى مجزأة وعرضة للتقسيم....!!!!

وتناول تقرير في موقع **الجزيرة، قطاع التجارة الداخلية** في سوريا، معتبراً أنه يواجه تحديات متعددة في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية المتسارعة، التي أثرت على مختلف قطاعات اقتصاد البلد بعد سقوط نظام الأسد في ٨ كانون الأول الماضي. **ويأتي تذبذب** سعر صرف الليرة أمام العملات الأجنبية، **والفجوة** بين سعره في المصرف المركزي وسعره في السوق الموازية في مقدمة تلك



التحديات، **ويليه** شلل حركة الاستيراد على خلفية تعليق البنوك والمصارف إصدار الاعتمادات البنكية، إلى جانب انتشار البضائع الأجنبية في الأسواق ومناستها البضائع المحلية المرتفعة الأسعار. **ووسط هذا الركود التجاري، تسعى الإدارة السورية الجديدة إلى** ضبط المشهد عبر مجموعة من الإجراءات، منها توحيد الرسوم الجمركية، وتقليل تدخل الدولة في الأسواق، والعمل على إعادة هيكلة النظام الاقتصادي.

ووفق التقرير، يشكو تجار وصناعيون في أسواق دمشق وريفها من تآكل أرباحهم بسبب التقلبات الحادة في سعر صرف الليرة خلال الأسابيع الماضية، وضعف حركة الاستيراد. وقال **مصدر في المصرف الدولي للتجارة والتمويل في دمشق إن البنوك متوقفة عن إصدار الاعتمادات البنكية وتقديم القروض، وتعمل فقط على تسير عمليات السحب والإيداع. وأضاف المصدر -** الذي رفض نشر اسمه- **أن البنوك تحصل على النقد من المصرف المركزي، لكن المركزي اليوم يتبع سياسة حبس السيولة، ولذا فإن سقف السحب منخفض، لأنه مرتبط بالنقد المتوفر. وبينما يعمل عدد من الصناعيين والتجار في بيئة غير مستقرة، وظروف اقتصادية متغيرة وسط تراجع قدرتهم على المنافسة أمام المنتجات المستوردة؛ ثمة قطاعات تجارية لم تتأثر بشكل مباشر بهذه التغييرات؛**

ويقول **الخبير الاقتصادي السوري يونس الكريم إن** توقف الاعتمادات البنكية وصعوبة سحب السيولة من البنوك يدفع التجار والصناعيين في سوريا إلى استبدال أموالهم الخاصة (من العملات الأجنبية أو المحتجزة بالبنوك) في السوق. **لكن المشكلة أن هذه الأموال تُصرف بسعر أقل بنسبة ٤٠% عن النشرة الرسمية، مما يجبر التجار والصناعيين على تعويض خسائرهم عبر رفع الأسعار، مما يؤدي في النهاية إلى تحميل المستهلك هذه التكاليف الإضافية. وحسب يونس الكريم، فإن غياب القروض المصرفية أدى إلى ارتفاع التكاليف،** فعادة ما يحصل التجار على قروض قصيرة الأجل من البنوك لشراء السلع، مما يساعدهم في تخفيض التكاليف، **لكن توقف هذه القروض في الآونة الأخيرة أجبر التجار على تمويل عملياتهم من أموالهم الخاصة أو الاستدانة من بعضهم بعضا، كما أن عدم توفر القروض يعني عدم قدرة التجار والصناعيين على شراء السلع مباشرة، مما يؤدي إلى توقف بعض المعامل أو ارتفاع الأسعار. ويلخص الكريم آثار توقف بعض خدمات البنوك على التجارة الداخلية في سوريا بما يلي:**

عدم السماح للتجار بسحب أموالهم مما يعوق دفع الرواتب والأجور؛ عدم القدرة على سداد قيمة المشتريات، خاصة المشتريات الداخلية التي تتعامل بالليرة السورية، وهذا من شأنه أن يعوق استمرار أعمالهم؛ عدم القدرة على تقديم تسهيلات ائتمانية لبعض التجار بسبب نقص السيولة، مما يؤثر على عمليات البيع والشراء؛ تراجع الثقة في النظام المصرفي، الأمر الذي يدفع التجار إلى



الاحتفاظ بأموالهم خارج البنوك، مما يؤدي إلى نقص السيولة في الجهاز المصرفي، ويجبر الحكومة على طباعة مزيد من الأموال، الأمر الذي يسهم في انخفاض قيمة العملة.

وبحسب تقرير الجزيرة، تشكل البضائع الأجنبية المستوردة مؤخرًا والمنتشرة في الأسواق السورية تحديًا مضافًا للصناعيين والتجار. ويقول يونس الكريم إن وجود هذه البضائع في السوق السورية طبيعي بسبب "عدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية احتياجات السوق. لكن عمليات الاستيراد تمت بطريقة أضرت بالاقتصاد... رافقت هذه العمليات تصريحات حكومية تشجع على التخلي عن القطاع الحكومي، مما يعني أن الاستيراد يتم من دون دعم من مؤسسات الدولة أو البنوك. كما أن الاستيراد يركّز على السلع الفاخرة مثل السيارات، مما استنزف الدولار من السوق وأدى إلى ضغط إضافي على الاقتصاد".

ويوضح أن الاستيراد العشوائي أدى إلى منافسة غير عادلة للصناعيين المحليين، خاصة في قطاع الملابس، إذ تُفرض الرسوم الجمركية نفسها على الأقمشة المستوردة وعلى الملابس الجاهزة، مما يجعل الإنتاج المحلي أقل تنافسية. وأدى ذلك إلى امتناع التجار عن استيراد السلع الأساسية التي يحتاجها السوق، لأن أرباحها صغيرة وتحتاج لسيولة كبيرة، فلا أحد يستورد المنتجات الغذائية "على اعتبار أنه لا يوجد عمال، ولا يوجد موظفون، وأن القدرة الشرائية منعدمة"!!!!!!

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

سلسلة انفجارات قرب تل أبيب والشرطة تتحدث عن عبوات ناسفة... جرد حساب إسرائيلي للحرب.. أخبارها السيئة والجيدة بعد ٥٠٠ يوم على نشوبها..!!

أعلنت الشرطة الإسرائيلية، أمس، وقوع سلسلة انفجارات بعدد من الحافلات في مدينتي بات يام وحولون، قرب تل أبيب (وسط)، متحدثّة عن أن سببها عبوات ناسفة. ولم تسفر الانفجارات عن قتلى أو جرحى ولم يتم القبض فيها على أي مشتبه به، كما لم تتبناها أي جهة حتى منتصف الليل، وفق القدس العربي.

إلى ذلك يقول رئيس معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، الجنرال في الاحتياط تامير هايمان، إن مرور ٥٠٠ يوم على اندلاع الحرب هو التوقيت المناسب لإجراء مراجعة بمفعول رجعي، مقدمًا جرد حساب للأخبار السيئة والأخبار الجيدة بالنسبة لإسرائيل. يقول هايمان، في مقاله بموقع القناة ١٢ الإسرائيلية، إن النصف الممتلئ من الكأس منذ بداية الحرب يتمثل في التحرك المذهل ضد المحور الشيعي، بقيادة إيران؛ أما النصف الفارغ، فيتمثل في الإحراج الكبير أمام



المنظومة الفلسطينية في غزة، **لكن الأمر الأكثر أهمية** هو أن الطاولة التي وُضعت عليها هذه الكأس تغيرت تمامًا مع دخول ترامب إلى البيت الأبيض.

ويبدأ هايمان بالأخبار الجيدة من وجهة نظره: نجحت إسرائيل في زعزعة المحور الشيعي وعقيدته الأساسية، **ويضيف:** "إذا كانت إيران، قبل الحرب، ترى أنها أقوى من إسرائيل، فإن هذه الحال تغيرت اليوم. قبل ذلك، للأسف، كان التفسير الإسرائيلي مختلفًا: اعتقدنا أننا أقوى، وأنهم لا يدركون القدرات المذهلة التي نمتلكها (عملية البيجر، على سبيل المثال)، لكن الحقيقة هي أن هذا لا يهم، **فما كان مهمًا هو وعي المحور الشيعي بقوته وإدراكه ما اعتبره ضعفًا إسرائيليًا.** المأساة الأكبر كانت في الفشل في استيعاب أن حماس جزء من المحور الشيعي، فالغطرسة والثقة المفرطة اللتان أظهرتهما إيران كان ينبغي أن نسقطهما أيضًا على حماس. هذا هو الجانب الذي لم تتمكن الاستخبارات الإسرائيلية من رصده".

وبحسب هايمان، كانت الإنجازات ضد إيران، في الميزان الأمني، مثيرة للإعجاب؛ فبرغم أن إيران لا تزال دولة على عتبة القدرة النووية، الأمر الذي يفترض أن يردع الأعداء عن مهاجمة أراضيها، **فإن إسرائيل هاجمتها مرتين. ويتابع:** "عملت أذرع إيران العسكرية من سبع جبهات في وقت واحد، ورغم ذلك، فإنها لم تتمكن من إيقاف إسرائيل، أو حتى تأخيرها، بل أكثر من ذلك، تفككت هذه الأذرع بسرعة، وكان حجر الزاوية حزب الله أول من انهار. حتى الجيش الإيراني نفسه لم يرق إلى مستوى التوقعات. وفي المقابل، ورغم وابل الصواريخ الباليستية الهائل، فإن منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية تمكنت من منع وقوع أضرار كبيرة".

ويقول أيضًا إن "الضربة القاضية للمحور كانت الانقلاب في سوريا، وإن توقيت الانقلاب، الذي وقع في يوم تنفيذ وقف إطلاق النار مع حزب الله، يقول الكثير عن العلاقة الوثيقة بين عمليات إسرائيل وسقوط نظام الأسد". **ويضيف:** "يجب أن نفهم أن سوريا كانت "محور المحور"؛ فهي التي مرّ عبرها سلاح حزب الله، بالإضافة إلى جميع الأموال التي تدفقت إلى أنحاء المحور (حتى أموال حماس مرّت عبر البنك المركزي السوري، ومن هناك إلى لبنان في شاحنات مصفحة، ثم وصلت إلى غزة عبر شبكة تحويل أموال معقدة)؛ وبعد أن استمعت بعناية إلى خطاب وزير الخارجية السوري في مؤتمر ميونيخ، أنا مقتنع بأن إيران وروسيا لن تعودا إلى سوريا الجديدة".

ويوضح هايمان أنه في مقابل الأخبار الجيدة على جبهة المحور وإيران، فإن غزة والمواجهة ضد حماس قصة حزينة: حتى الآن، لم نحقق أيًا من أهداف الحرب في غزة بشكل كامل، حيث لا تزال "حماس" القوة العسكرية المسيطرة على القطاع، ولم تتغير قدرتها على الحكم هناك؛ ورغم النجاح الكبير في تصفية سلسلة القيادات، **فإن حماس ما زالت الجبهة التي تحكم غزة، وكل ذلك يحدث في**



الوقت الذي لم ننجح بعد في استعادة مخطوفينا. **ويضيف هايمان:** "القول إن ليس كل شيء قاتم صحيح، لقد عدت اليوم من مؤتمر الأمن في ميونيخ، والجميع هناك يتحدثون عن "تأثير غزة"، والدمار الذي نفذه الجيش الإسرائيلي هناك، والإنجاز التكتيكي في القتال داخل بيئة حضرية مليئة بالأنفاق؛ من الأمور التي يعتبرها الخبراء العسكريون إنجازاً مهماً، هي القدرة على التعامل مع الأنفاق، وتفكيك الوحدات العسكرية لحركة حماس، ومستوى التحصين الذي مكّن الجيش الإسرائيلي من الحفاظ على عدد إصابات منخفض نسبياً، رغم التحديات والتوقعات، هذه العوامل كلها تركت انطباعاً جيداً خلال المنة يوم الأخيرة".

ويتساءل هايمان: **متى تعثرت العملية في غزة؟ ولماذا؟** **ويجيب:** هذا غير واضح، وتبادل الاتهامات بين المستويين السياسي والعسكري لا يساعد على الوصول إلى إجابة. نأمل أن تلقي لجنة التحقيق، التي ستبحث في إدارة الحرب، الضوء على هذا الأمر، فكل طرف استنتاجاته، ولي أيضاً استنتاجاتي، لكن هذا ليس هو المهم في الوقت الحالي".

ويرى أن التطور الإستراتيجي الأخير هو الأهم؛ أي دخول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، فأسلوبه التجاري الجيوسياسي، وأفكاره غير التقليدية التي تدفع جميع اللاعبين إلى إعادة حساباتهم، تخلق فرصاً جديدة؛ إن "وتيرة الأحداث مذهلة، ولا شك في أن العالم بأسره يرقص على وقع الإيقاع الجنوني القادم من البيت الأبيض، إذ نشهد الآن تغييراً في كل مجال شهد جموداً إستراتيجياً". **ويعتقد هايمان أن "اليوم التالي"،** هذا المفهوم المجرد الذي كان يجب مناقشته منذ اليوم الثاني للحرب، أصبح واقعاً، لكننا لا نزال نختلف بشأنه، والإنجازات التكتيكية المذهلة لم تُترجم بعد إلى مكاسب سياسية. **ويضيف:** "لقد أصبحنا مجدداً جذابين لدول الخليج، بفضل القوة العسكرية التي أظهرناها، وأيضاً بفضل الدعم الذي نلقاه من ترامب، والآن، هو الوقت المناسب لاستغلال هذه اللحظة من أجل بلورة إطار جديد لتحالف إقليمي".

ويخلص هايمان للقول إن "الخطر في طرح ترامب هو أننا قد نتخلى عن خطة واقعية ومعقدة، مثل تطبيع العلاقات مع السعودية وإنشاء تحالف دفاعي إقليمي، في مقابل حلم غير قابل للتحقيق، يتمثل في اختفاء القضية الفلسطينية". **ويضيف:** "في نهاية المطاف، ما لن يختفي بالتأكيد هو مشكلة حماس في غزة، وعندما تنتهي الصفقة، سنجد أنفسنا مجدداً أمام هذه المشكلة، الخيارات المطروحة سيئة، سواء الحكم العسكري، أو سياسة "اجلس وانتظر"، أو لجنة مدنية فلسطينية؛ فهي كلها تتطلب استعداداً مسبقاً، وفي هذه الحالة أيضاً، التسوية يؤدي إلى كارثة".

العرب: الخطة العربية: مشروع إعمار أم تقاسم غنيمة عن حرب مأساوية..!!



دعا ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان زعماء دول الخليج ومصر والأردن إلى قمة في الرياض، اليوم، يُتوقع أن تناقش خطة لإعمار غزة، فيما يتساءل مراقبون عن مشروع إعادة الإعمار الذي ستتبناه الخطة العربية لمواجهة خطة تهجير سكان قطاع غزة التي يطرحها الرئيس ترامب؛ هل هو مشروع إعادة إعمار نهائي مسنود بمقاربة سياسية واضحة أم تقاسم غنيمة عن حرب مأساوية عاشها سكان غزة لعام وثلاثة أشهر.

ووفق تقرير صحيفة العرب، يفترض أن قمة الرياض، وهي التي ستضع محددات لقمة القاهرة الموسعة والمقررة في الرابع من آذار، لن تكون معنية فقط بضبط قائمة المانحين أو المشاركين المباشرين في إعادة الإعمار، وإنما ضبط رؤية سياسية لموضوع إعادة الإعمار، وأن يعلنوا بشكل واضح عن مقاربتهم للوضع المستقبلي في غزة، وهل سيرضون باستمرار حكم حركة حماس، وإعادة إنتاج نفس الأزمة، أم أنهم سيعضون موجّهات تحدد أفق حل دائم لا تتكرر معه مغامرات الحرب أو ظهور سنوار جديد بمزاج بطولة شخصية أو أجندة حزبية تعيد الغزيين إلى المربع الأول، مربع الدمار. ولكن من المهم الإشارة إلى أن السعوديين لا يرفعون سقف انتظاراتهم من القمة، حيث يصفها الإعلام السعودي بأنها مجرد "لقاء في سياق اللقاءات الودية الخاصة" للزعماء الخليجيين والعرب، أي أنها لقاء استشاري غير ملزم لمن يشارك فيها ربما بما في ذلك البلد المستضيف، أي المملكة.

ويرى مراقبون أن القمة يفترض أن تحسم سريعا موضوع المساهمات المالية في إعادة الإعمار، وبالتأكيد فإن كل دولة قد حددت سلفا القدر الذي ستضخه. كما يتم تحديد مكاسب الدول المتداخلة في الملف الفلسطيني والمرشحة لأن تكون شريكا مباشرا في إعادة الإعمار مثل مصر أو تركيا، وهذه مهمة اللجان والمشاورات الأولية قبل انعقاد القمة، وإلا فإن قمة الرياض كما قمة القاهرة ستدوران في حلقة مفرغة من المزايدات والوعود والاشتراطات والشد والجذب بشأن من يظهر في الصورة كداعم رئيسي وقائد للمرحلة الجديدة، وهل الخطة مصرية بالأساس أم سعودية – مصرية، أم مصرية – خليجية أم عربية. وقد يقود الشد والجذب إلى إعادة مناخ القمم العربية السابقة ويحول قمة إعادة الإعمار إلى قمة استثمار سياسي في محنة الفلسطينيين أو إلى مساعي تقاسم غنيمة عن حرب مأساوية بدل تطبيق مخلفاتها سريعا. وتشكّل إعادة الإعمار وتمويلها مسألة حساسة في القمة، خصوصا مع استخدام ترامب حجة صعوبة إعمار قطاع غزة بسبب الدمار الهائل، كمبرر لإبعاد سكانه حتى إعادة تأهيله.

أخبار ومواضيع متنوعة:

إيكونوميك تايمز تؤكد تضاعف حجم التجارة بين الهند وروسيا عبر ممر شمال – جنوب..!!



أفادت صحيفة **Economic Times** اليومية الهندية، بأن حجم التجارة بين الهند وروسيا عبر **ممر النقل متعدد الوسائط الدولي شمال - جنوب** تضاعف في العام الماضي. وأشارت الصحيفة إلى أن الهند زادت من حجم سلعها المصدرة عبر ممر التجارة المتعدد الأطراف المذكور أعلاه، على أمل تقليص العجز التجاري مع روسيا. **ووفقاً للمعلومات المتوفرة، يتم نقل إلى روسيا** عبر ممر شمال - جنوب، مواد البناء والملابس والأحذية والأرز والبلاستيك والحلويات والتوابل ومركزات الأغذية. **ومن روسيا إلى الهند** يتم عبر هذا الممر توريد منتجات الورق والأخشاب ومنتجات مواد النظافة والأثاث ومواد التسقيف والمنتجات الغذائية.

ونقلت صحيفة **إيكونوميك تايمز** عن دميتري كريوكوف نائب المدير العام للخدمات اللوجستية للسكك الحديدية الروسية قوله: **"انخفضت التكلفة الصافية للخدمات على طريق الشمال - الجنوب العام الماضي بأكثر من ٥٦٪، في حين زاد حجم النقل على هذا الطريق بمقدار ١.٧ مرة"**. وذكرت الصحيفة أن إجمالي حجم التجارة الثنائية بين الهند وروسيا وصل إلى ٦٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٤. وتخطط موسكو ونيودلهي لزيادة هذا الرقم إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠. وصرح نائب وزير التنمية الاقتصادية الروسي دميتري فولفاتش بأن التبادل التجاري بين روسيا والهند سيصل إلى ١٠٠ مليار دولار سنوياً حتى عام ٢٠٣٠.

ويعد الجانب الروسي لتشغيل نظام دفع للعمل مع الهند دون استخدام المدفوعات عبر الحدود، ومنظومة المصارف "سويفت"، والعملات العالمية الرئيسية. **وشمال - جنوب (NS) هو ممر نقل دولي بين روسيا والهند وإيران والدول المجاورة (يضم ١١ دولة بشكل إجمالي)**. وتتمثل المزايا الرئيسية لممر النقل من الشمال إلى الجنوب مقارنة بالطرق الأخرى (خاصة عبر الطريق البحري عبر قناة السويس) **في: تقليل مسافة النقل بمقدار مرتين أو أكثر، فضلاً عن تقليل تكلفة نقل الحاويات، مقارنة بتكلفة النقل عن طريق البحر....!!!**

تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.